تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009) والقمم العربية العادية خلال الفترة 2001-2010

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- تقرير الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009)، وبشأن متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية خلال الفترة 2001-2010،

- وإذ أحيط علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج الإعلان وبرنامج العمل والقرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت : يناير/كانون الثاني 2009)، وبالجهود التي بذلتها وتبذلها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة في متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير /كانون ثان 2009) والقمم العربية العادية (2001-2010)،

- وإذ يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود لتذليل العقبات التي حالت دون التنفيذ الفعلي والكامل لقرارات القمة،

- وإذ أحيط علماً بما تضمنه تقرير الأمين العام من تقييم لما تم تنفيذه ومقترحات لتذليل المعوقات التي حالت دون التنفيذ الفعلي والكامل لقرارات القمة،

- وبعد الاستماع إلى العرض المقدم من الأمين العام لجامعة الدول العربية عن مدى التقدم المحرز في تنفيذ قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير /كانون ثان 2009) وقرارات القمم العربية العادية (2001-2010)، ومشاكل التمويل التي تحول دون تنفيذ بعض المشروعات،

- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

أولاً: متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير / كانون ثان 2009):

1 - <u>مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي</u>:

أ - الإحاطة علماً بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها في هذا الشأن، والإعلان عن مساهمة الدول العربية والتي بلغت مليار و393 مليون دولار من إجمالي رأس مال الحساب الذي يبلغ ملياري دولار أمريكي.

ب - التأكيد على أهمية مبادرة الدول التي لم تساهم بعد بالمساهمة.

ج - الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سرعة البدء في تمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وفقاً للائحة التنظيمية لإدارة حساب المبادرة.

د - الطلب من الدول العربية تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبادل الخبرات والتعاون في هذا الشأن.

هـ - الطلب من الأمين العام تقديم تقارير دورية حول هذا الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمهيداً لعرضها على القمة.

2 - <u>الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة</u>:

أ - الإحاطة علماً بالدعم والمساندة التي قدمتها الدول الأعضاء في المجال الصحي إلى الشعب الفلسطيني، وخاصة قطاع غزة.

ب - الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الصحة العرب لدعم الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في غزة وإعادة تأهيله.

ج - الطلب من الدول العربية الاستمرار في تقديم الدعم والمساندة للقطاع الصحي في غزة بالتنسيق مع مجلس وزراء الصحة العرب.

د - الطلب من مجلس وزراء الصحة العرب وضع خطة للتعامل مع حالات الطوارئ الصحية في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ذات الصلة.

هـ - استمرار التحرك العربي في الأمم المتحدة ومنظماتها ذات الصلة لتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، بهدف تسهيل العمل الإنساني وتقديم المساندة الصحية للشعب الفلسطيني، والعمل على رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

3 - <u>الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية</u>:

أ - التأكيد على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها الدول العربية للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية، ومشاركتها الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.

ب - الإحاطة علماً باجتماعات مجلس وزراء المالية العرب، التي تعقد في إطار اجتماعات المؤسسات المالية العربية، مع التأكيد على أهمية استمرار التنسيق بينهم وفقاً للقواعد الإجرائية للمجلس لضمان الاستقرار المالي في الدول العربية.

4 - <u>مشروعات الربط الكهربائي العربي</u>:

أ - الإحاطة علماً بـ:

- الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول العربية فيما بينها لتسهيل عمليات الربط الكهربائي القائمة:
  - الربط الكهربائي الثماني (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين[*]، لبنان، ليبيا، مصر، تركيا).
  - الربط الكهربائي لدول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر).
  - الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت).
- مشروعات الربط الكهربائي العربي المزمع إقامتها (الربط الكهربائي بين السعودية ومصر).

(*) إن برنامج الربط الكهربائي الفلسطيني مع العالم العربي منفصل تماماً عن الجانب الإسرائيلي، فشبكة الكهرباء الأردنية تغطي جزءا من الضفة الغربية (أريحا ووسط الضفة) وتتجه نحو الشمال وكذلك تم ربط الشبكة المصرية مع جنوب قطاع غزة بتمويل من الصناديق العربية، كما أن وسط قطاع غزة تغذيه محطة توليد كهربائية تمول بشكل كامل من الإتحاد الأوروبي وتدار بالكامل من سلطة الطاقة الفلسطينية.

– الخطوات التنفيذية التي تم إنجازها بشأن تمويل "دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي.

ب – الإحاطة علماً بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل الجزئين الأول والثاني من دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء، وكذلك بموافقة البنك الدولي على تمويل الجزء الثالث من الدراسة (الأطر المؤسسية التشريعية).

ج – دعوة صناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية للمساهمة في تمويل وتهيئة الشبكات الكهربائية الداخلية للدول العربية الأقل نمواً لتتواءم مع مستلزمات الربط الكهربائي العربي.

5 – <u>مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية</u>:

أ – الإحاطة علماً بالخطوات التي اتخذها مجلس وزراء النقل العرب لتنفيذ المخطط، والبدء الفعلي في تنفيذ الدراسة المستفيضة لمخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي يتولاها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من خلال تكليف ائتلاف من بيوت خبرة متخصصة.

ب – الإحاطة علماً بإستراتيجية البنك الإسلامي للتنمية التي تعطى الأولوية لتمويل المشاريع ذات الطابع الإقليمي.

ج – الإحاطة علماً بالجهود الجارية في الدول العربية لتنفيذ مشروع الربط البري بالسكك الحديدية:

– الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع شبكة السكك الحديدية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– انتهاء المملكة الأردنية الهاشمية من إعداد إستراتيجية تطوير السكك الحديدية الأردنية.

– انتهاء دولة الكويت من إعداد الدراسة المبدئية لمشروع السكك الحديدية الذي يربط دولة الكويت بالدول المجاورة واعتماد مسار سكة حديد دولة الكويت في المخطط الهيكلي للدولة.

- الخطـوات التـي اتخـذتها الجمهوريـة اليمنيـة بشـأن الـربط السـككي وتوقيعها على اتفاقية لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الخط الدولي بين اليمن والسعودية وعُمان.
- الخطوات التي اتخذتها الجمهورية العربية السورية بشأن موقف تنفيذ الأجزاء الواقعة في أراضيها على محاور شبكة السكك الحديدية العربية.
- قيـام جمهوريـة مصـر العربيـة بتنفيـذ 50% مـن مشـروع خـط الإسماعيلية – رفح على حدود فلسطين وطوله (235كم)، وتخطيط مسار خط السلوم – طبرق الليبية على الطبيعة وطوله (170 كم)، وإعداد دراسات لخط أسوان – وادي حلفا بشمال السودان وطوله (500كم).
- قيام الجمهورية التونسية ببرمجة تنفيذ الخط الحديدي القياسي إلى السرعة العالمية LGV بطول (592 كم) الذي يصل بين رأس جدير على الحدود التونسية الليبية وبين تونس العاصمة، وإعداد الشروط المرجعية للدراسة الفنية لهذا الخط. وكذلك برمجة تأهيل الخط الحديدي القائم بين تونس العاصمة والحدود الجزائرية وطوله (215كم) على غرار الخط الأول LGV.
- البدء في إنشاء مشروع الخطوط الحديدية في دولة قطر اعتباراً من عام 2012 ويستمر حتى عام 2026 ويشمل خطوطاً لنقل البضائع ولنقل الركاب بالإضافة إلى وصلة إلى مملكة البحرين ووصلة أخرى إلى المملكة العربية السعودية.
- اتخاذ دولة الإمارات العربية المتحدة خطوات أولية لتأسيس شركة الاتحاد للخطوط الحديدية التي ستكون مسؤولة عن إنشاء 1100 كلم بتكلفة تتراوح بين 6.8 و8.2 مليار دولار وتساهم في ربط الإمارات العربية المتحدة بالكويت وسلطنة عمان.
- المملكة العربية السعودية بصدد الانتهاء من دراسة إنشاء الجسر البري ضمن برنامج شبكة الخطوط الحديدية السعودية للربط بين مدينتي الدمام والجبيل على الخليج العربي شرقاً ومدينة جدة على البحر الأحمر غرباً وطوله 1150 كلم.

– اعتماد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خطة طموحة حتى عام 2025 لتطوير شبكة السكك الحديدية الجزائرية والمخصص لها استثمارات بتمويل وطني بـ 500 مليار دينار جزائري – وتشمل محورين عرضيين من الشرق إلى الغرب.

– إنشاء الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للجهاز التنفيذي وإدارة مشروعات السكك الحديدية لربط المشرق العربي بالمغرب العربي (رأس أجدير – امساعد) والشمال بالجنوب (الهيشة – سبها)، تمهيداً لربطه بنجامينا بتكلفة 8 مليار دولار أمريكي للأجزاء التي هي تحت التنفيذ وبطول 2006 كم.

– إنشاء المملكة المغربية خط السرعة العالية طنجة – الدار البيضاء بتمويل مقداره 2.5 مليار دولار الذي سيتم تشغيله في عام 2015.

– الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لإنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين مناطق مختلفة من عُمان.

د – دعوة الدول العربية الاستمرار في دعم تنفيذ مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية.

هـ – دعوة الدول العربية إلى تقديم تقارير دورية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المشاريع التي نفذتها أو تم التخطيط لتنفيذها، وخاصة تلك المتعلقة بالربط بين الدول العربية لرفعها إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة.

6 – <u>البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي</u>:

أ – الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية الإطارية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وأن تكون المرحلة الأولى للبرنامج خلال الفترة 2011–2016 .

ب – التأكيد على الفقرة الثانية من قرار قمة الكويت (ق.ق:6 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/19)، بشأن تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة في البرنامج.

ج – دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى منح مزايا تفضيلية للقطاع الخاص لتوسيع مشاركته في الاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

د – دعوة الدول العربية ذات العلاقة إلى موافاة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بكافة دراسات الجدوى الجاهزة للمشروعات التي تدخل في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التنفيذية (2011 – 2016) للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

هـ – الطلب من المنظمة العربية للتنمية الزراعية تكثيف جهودها بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية للمساهمة في الترويج للبرنامج لدى المؤسسات المالية وصناديق التمويل العربية والإقليمية، وذلك وفقاً للقرار رقم (6) الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19 يناير/ كانون الثاني 2009).

7 – <u>الاتحاد الجمركي العربي</u>:

بذل مزيد من الجهود لاستكمال توحيد جداول التصنيفات للتعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية عام 2012، تمهيداً للدخول في التفاوض على فئات التعرفة الجمركية والانتهاء منها ضمن الوقت المحدد للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي 2015.

8 – <u>الأمن المائي العربي</u>:

أ – الإحاطة علماً بجهود المجلس الوزاري العربي للمياه والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، في إعداد مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة عقد جلسات تنسيقية مع مؤسسات التمويل العربية لبحث سبل مساهمتها في تنفيذ المشروع.

ب – الطلب من المجلس الوزاري العربي للمياه سرعة استكمال "إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة" وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.

9 – <u>البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية</u>:

أ – التأكيد على ضرورة إعطاء التشغيل وخاصة تشغيل الشباب أولوية وأهمية كبرى لمواجهة تحدي البطالة وأخطارها على الأمن الوطني والقومي، وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

ب – الطلب من الدول الأعضاء زيادة الاهتمام بالتعليم التقني والتدريب ورفع النسب المخصصة له في موازناتها، وتفعيل اتفاقيات العمل العربية الخاصة بتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية.

ج – الطلب من الدول الأعضاء دعم مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي من خلال منح ميزات ضريبية وتأمينية لأصحاب الأعمال، وإعطاء أفضلية للعامل العربي المؤهل بعد العامل الوطني.

10 –<u>البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية</u>:

أ – التأكيد على أهمية استمرار الدول الأعضاء في جهودها على المستوى الوطني في مجال تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية من خلال تحديث أو تطوير سياساتها الاجتماعية واستراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر.

ب – الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وإعداده للخطة التنفيذية للبرنامج، وتنظيم أنشطة وفعاليات حول سياسات خفض الفقر في عدد من الدول العربية، وكذلك جهوده في وضع البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

ج – الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية.

د – تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالعمل مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

هـ – الاستفادة من خبرات منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في تنفيذ البرنامج.

11 –<u>البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية</u>:

أ – التأكيد على أهمية استمرار جهود الدول الأعضاء على المستوى الوطني في إطار تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية ودعوتها إلى مواصلة جهودها لتنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

ب – الإحاطة علماً بجهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في تنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وفي وضع الخطة التنفيذية للبرنامج، وكذلك في إصدار التقارير العربية المتخصصة في هذا الشأن، وتنظيم فعاليات تدريبية وورش عمل متخصصة، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ج – تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، العمل مع مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية لإيجاد الآليات اللازمة لتمويل وتنفيذ البرنامج.

د – الطلب من الدول الأعضاء العمل على تعزيز قدراتها الإحصائية ووضع آليات واضحة لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية بما في ذلك إعداد تقارير دورية لمتابعة التنفيذ وفقاً للمعايير الدولية.

12 –<u>تطوير التعليم في الوطن العربي</u>:

أ – الإحاطة علماً بالخطوات التنفيذية التي تم إنجازها خلال سنتي إطلاق خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (2009 – 2010).

ب – الإحاطة علماً بالمساعي التي تقوم بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقديم الدعم الفني للمتطلبات العاجلة للدول ذات الأوضاع الخاصة (العراق وفلسطين والصومال وجيبوتي والقمر) من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات ذات الأولوية لهذه الدول.

ج – الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم استكمال جهودها في تطوير بنية المعلومات التربوية والتعليمية في الدول العربية.

د – الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء، استكمال الدراسات والبحوث التشخيصية لواقع التعليم في الوطن العربي.

هـ – الطلب من الدول الأعضاء اعتماد آليات تنفيذ خطة تطوير التعليم التي أعدّتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للشروع في تنفيذها مع مراعاة المرونة وفق إمكانات الدول وسياساتها المعتمدة.

13 –<u>تحسين مستوى الرعاية الصحية</u>:

أ – الإحاطة علماً بالخطة الإستراتيجية العربية لتطوير الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة في الدول العربية (2011 – 2016).

ب –الإحاطة علماً بتوقيع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية (المكتب الإقليمي لشرق المتوسط) بتاريخ 2009/12/13، المتضمنة تقديم الدعم التقني اللازم لتحسين مستوى الرعاية الصحية، وإعداد برامج وتنظيم أنشطة مشتركة، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الإطار.

ج – التأكيد على أهمية مواصلة الدول الأعضاء ومجلس وزراء الصحة العرب جهودهم لتحسين مستوى الرعاية الصحية من خلال تطوير وتحديث وحدات الرعاية الصحية وتطبيق نظام طب الأسرة خاصة في الريف والمناطق العشوائية والمحرومة، وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للأمهات والأطفال والمسنين، والتركيز على تنمية القدرات الفنية للفرق الصحية.

د – الطلب من الدول الأعضاء الإسراع في تحقيق الاكتفاء في تخصص صحة الأسرة ووضع الحوافز المشجعة لأطباء الأسرة، وزيادة عدد المراكز التدريبية في هذا المجال.

14 –<u>دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك</u>:

أ – دعوة الدول العربية إلى تهيئة البيئة الاستثمارية عن طريق تطوير وتحديث التشريعات الخاصة بالاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتطوير بنية وكفاءة الأسواق المالية الأولية والثانوية التي توفر آليات تسهيل إنشاء المشروعات الجديدة.

ب – دعوة القطاع الخاص إلى إقامة شركات المخاطرة (المبادرة)، ووضع الآليات المناسبة لتشجيع الاستثمار بها.

ج – دعوة القطاع الخاص إلى المساهمة بالطرق المناسبة في تنفيذ المشاريع التي اعتمدتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: 19 يناير/ كانون الثاني 2009).

15 –<u>تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي</u>:

أ – دعوة الدول العربية إلى دعم وتوسيع مجالات عمل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي كشركاء في عملية التنمية وتفعيل أدوارها وتيسير مشاركتها في فعاليات منظومة العمل العربي المشترك.

ب –دعوة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي إلى تنسيق جهودها والمساهمة بفاعلية في الجهود التنموية في الدول العربية.

ثانياً: متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية خلال الفترة 2001-2010:

أ - الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن القمم العربية في دوراتها العادية خلال الفترة 2001-2010.

ب - دعوة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك إلى العمل على تذليل كافة العقبات التي تواجه تنفيذ بعض تلك القرارات.

(ق.ق: 18 د.ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

مشروع الربط البحري بين الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وتقرير الأمين العام حول العمل العربي المشترك، وما تم انجازه في سبيل تعزيز وتقوية الربط البري العربي بالطرق والسكك الحديدية،

- وعملاً على استكمال تلك الجهود فيما يتعلق بتقوية الربط البحري العربي كعنصر رئيسي للربط العضوي بين الدول العربية، ولدوره في تشجيع التجارة العربية البينية،
- وإذ أُحيط علماً بالجهود الجارية في إطار مجلس وزراء النقل العرب لتطوير منظومة النقل البحري العربي بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والاتحادات العربية المعنية بالنقل البحري واللوجيستيات،
- وفي ضوء إعلان الكويت وبرنامج العمل الصادرين عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى المنعقدة بالكويت 2009/1/19،
- واستناداً إلى قرار مجلس وزراء النقل العرب الصادر خلال دورته الاستثنائية التي عُقدت في المملكة الأردنية الهاشمية (البحر الميت) بتاريخ 13-2010/12/14، في هذا الشأن،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1 - تدعيم الربط البحري العربي من خلال ما يلي:

أ - قيام الدول العربية بتحديد موانئها الرئيسية وتطويرها لتتوافر فيها عوامل الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة طبقاً للقواعد والمعايير الدولية المعمول بها، وتبني نظم الإدارة الحديثة وربط تلك الموانئ بوسائل النقل المختلفة والمناطق اللوجيستية.

ب - دعم وتشغيل خطوط نقل بحري عربية تعمل بين الموانئ العربية الرئيسية وعلى أسس اقتصادية وتوفير كافة التسهيلات للناقل البحري العربي لتشغيل هذه الخطوط وإمكانية تطبيق منظومة الطرق البحرية السريعة Motor Ways of the

Sea و Short Sea Shipping على بعض هذه الخطوط، مع مراعاة تطبيق القواعد والاتفاقيات الدولية المعنية بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية والأمن البحري.

ج – إنشاء قواعد بيانات وطنية لبناء شبكة معلومات مشتركة لقطاع النقل البحري العربي بما يكفل الربط وسرعة الأداء وتوفير وتبادل المعلومات.

د – إصدار التشريعات اللازمة لتقنين عمل شركات النقل متعدد الوسائط العربية، ودراسة إمكانية توحيد النماذج التي تنظم عملية نقل البضائع فيما يتعلق بالنقل البحري.

2 – دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية للمساهمة في تمويل الدراسات والاستشارات اللازمة لتنفيذ القرار أعلاه بالتنسيق مع مجلس وزراء النقل العرب.

3 – تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن، تمهيداً لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

4 – التأكيد على أهمية الدراسة التي تقدمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن "تطوير إدارة الموانئ العربية" وما تضمنته من مواضيع تهدف إلى تطوير منظومة النقل البحري بين الدول العربية لدعم التجارة البينية العربية.

(ق.ق: 19 د.ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

مشروع ربط شبكات الانترنت العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ووثيقة "الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بناء مجتمع المعلومات حتى 2012"،
- وعلى تقرير المكتب الإقليمي العربي بشأن مشروع ربط شبكات الانترنت العربية،

- وإدراكا منه لأهمية دور الاتصالات وتقنية المعلومات في تطوير اقتصاديات الدول وتحقيق الرخاء للمواطنين والوصول إلى التنمية المستدامة،
- وانطلاقا من رغبته في تفعيل التعاون التقني بين الدول العربية وتحقيق التلاقي بين المؤسسات العربية المقدمة لخدمات الاتصالات والانترنت،
- وأخذا بالاعتبار الأهداف والمحاور الواردة في وثيقة "الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بناء مجتمع المعلومات حتى 2012"،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1 - الترحيب بمشروع ربط شبكات الإنترنت العربية.

2 - تكليف مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات بمتابعة تنفيذ مشروع ربط شبكات الإنترنت العربية وعرض النتائج على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمهيداً لرفعها إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

(ق.ق: 20 د.ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

مبادرة البنك الدولي في العالم العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ومبادرة البنك الدولي للعالم العربي،
- وتقرير وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (مقر الأمانة العامة للجامعة: 2010/12/21)،
- وتقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (شرم الشيخ :17 يناير/ كانون ثان 2011)،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1 - تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك الدولي.

2 - الترحيب بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي.

3 - تكليف المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة بتكثيف التعاون مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

4 - الطلب من الأمين العام للجامعة العربية تقديم تقارير متابعة حول مسار المبادرة.

(ق.ق: 21 د.ع (2) - ج 3 - 2011/1/19)

تعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وتقرير الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ نتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت: يناير/ كانون ثان 2009)،

- وإذ يؤكد على الالتزام بتنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015،
- وإذ يشدد على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وإحلال السلام وتوطيد الاستقرار للمضي قدماً في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
- وإذ أحيط علماً بدور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في التعاون مع الدول الأعضاء في مجال تحقيق أهداف الألفية،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1 - الإحاطة علماً بـ:

أ - الإنجازات التي حققتها الدول العربية لبلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

ب - جهود مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتنسيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لإعداد تقارير عربية متخصصة ترصد الانجازات والتحديات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

ج - جهود مجلس وزراء الشؤون الصحة العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، لتنفيذ الهدف الرابع حول خفض معدل وفيات الأطفال والهدف الخامس حول تحسين صحة الأمهات والهدف السادس حول مكافحة الأمراض السارية من الأهداف التنموية للألفية، والانجازات التي تحققت في الدول العربية.

د - جهود مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتنفيذ الغايات الأولى والثانية من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية،

من خلال تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومخططها التنفيذي، وكذلك جهوده في مجال إحداث مرفق البيئة العربي، وفي مجال تغير المناخ.

هـ - جهود المجلس الوزاري العربي للمياه، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الثالثة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، لاستكمال إعداد النموذج الموحد للمؤشرات والمعايير الخاصة بإمداد المياه والصرف الصحي بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

و - جهود مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، في إطار تنفيذ الغاية الرابعة من الهدف السابع للأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتطوير العشوائيات والقضاء عليها من خلال العمل على توفير السكن الاجتماعي المنخفض التكاليف، وبناء مدن جديدة.

2 - مواصلة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب جهوده بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية والأممية المتخصصة لتنفيذ ومتابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف الأول للقضاء على الفقر المدقع والجوع.

3 - الطلب من الدول الأعضاء:

أ - تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015 والعمل وفق الأولويات والخطط الوطنية التنموية لتحقيق هذه الأهداف واستدامتها.

ب - الإسراع في معالجة التفاوتات في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية داخل الدولة الواحدة.

ج - تعزيز قدراتها الإحصائية وإنشاء قواعد بيانات وفقاً للمعايير الدولية لقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية والتفاوتات الوطنية والإقليمية.

4 - دعم مبادرة مجلس وزراء الصحة العرب لتحسين صحة الأمهات في الدول العربية، في إطار تنفيذ الغاية الأولى والثانية من الهدف الخامس من الأهداف التنموية للألفية لخفض معدل وفيات الأمهات وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية، والطلب من الدول الأعضاء المشاركة الواسعة والمتخصصة في المؤتمر العربي حول صحة الأمهات الذي سيعقد خلال عام 2011 بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

5 - دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل العربية والدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى إيجاد الآليات والتمويلات اللازمة لتحقيق تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتقدم الدعم للدول العربية الأقل نمواً لمساعدتها نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية بحلول عام 2015.

6 – دعوة المجتمع المدني العربي والقطاع الخاص إلى المساهمة في دعم وتمويل وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

7 – الدعوة إلى عقد مؤتمر عربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في نهاية 2012 ترفع نتائجه إلى القمة التنموية القادمة عام 2013.

(ق.ق: 22 د.ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

المشاريع العربية لدعم صمود القدس

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- ورسالة فخامة الرئيس/ محمود عباس أبو مازن – رئيس دولة فلسطين والمرفق بها المشاريع العربية لدعم صمود القدس،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية، بدراسة المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية لتهويدها، وذلك لتمويلها من خلال صندوقي القدس والأقصى وفقاً لأنظمتهما.

(ق.ق: 23 د.ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

تعديل مسمى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمين العام في هذا الشأن،

- وفي ضوء المناقشات،

يُقـــرر

1 - تعديل مسمى القمة ليصبح "القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية".

2 - اعتماد مسمى القمة الوارد في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار لجميع القمم التنموية القادمة.

3 - تكليف الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن.

(ق.ق: 24 د.ع (2) - ج 3 - 2011/1/19)

موعد ومكان عقد القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- وقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق.ق365-د.ع(19)- 2007/3/29) بعقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
- وبيان القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى في دولة الكويت بتاريخ 2009/1/19،
- ومذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية رقم 524/324 بتاريخ 2011/1/13، بشأن طلب استضافة المملكة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة،

يُقـــرر

1 - الترحيب بدعوة المملكة العربية السعودية لاستضافة القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثالثة) خلال شهر يناير / كانون ثان 2013 في العاصمة الرياض.

2 - تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بإجراء الاتصالات اللازمة للإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية القادمة.

(ق.ق: 25 د.ع (2) - ج 3 - 2011/1/19

توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لاستضافتها
للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديراً لجمهورية مصر العربية لاستضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية) ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم هذه القمة،

يقـــرر

1 - توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى جمهورية مصر العربية رئيساً وحكومةً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الدورة الثانية) في جمهورية مصر العربية.

2 - الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لفخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق: 26 د.ع (2) – ج 3 – 2011/1/19)

دعم جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية السودان رقم س س م/ج ع/2/5 بتاريخ 2011/1/17،
- وعلى توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين (شرم الشيخ: 17 يناير كانون ثان 2011)،

- وإذ يؤكد على قرارات قمة سرت الاستثنائية بتاريخ 2010/10/9 بشأن دعم السودان،

يُقـــرر

1 - قيام الدول الأعضاء بتقديم دعم مالي واقتصادي لجمهورية السودان وتشجيع جهودها لدعم الاستقرار وتثبيت السلام في المرحلة القادمة، ودعم جهود التنمية في إطار تكاملي يضمن الاستقرار وسلام في ربوع السودان كافة.

2 - دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ قرار قمة سرت الاستثنائية رقم 545 بتاريخ 2010/10/9 بشأن السودان والذي قرر تقديم دعم فوري قيمته مليار دولار أمريكي لجمهورية السودان لدعم الاستقرار والتنمية والسلام.

3 - حث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في جهود دعم التنمية والاستقرار في جمهورية السودان وخاصة في مجالات البنية الأساسية التي تمكن من ربط السودان شمالاً وجنوباً وفي إطار محيطه العربي.

4 - مناشدة الدول الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك التمويلية والفنية تقديم الدعم المادي والفني للسودان والعمل على توجيهه لدعم مشروعات التي تستهدف التكامل بين الجنوب والشمال وبخاصة في ولايات التعايش الحدودية.

5 - مناشدة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية معالجة الديون المترتبة على السودان لديها والسعي في إطار المبادرات الدولية لمعالجة ديون السودان الخارجية التي أصبحت تلقي أعباءً كبيرة على الاقتصاد السوداني وتؤثر سلباً على مجهودات التنمية.

(ق.ق: 27 د.ع (2) - ج 3 - 2011/1/19)

دعم جمهوريـة الصـومال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مذكرة الحكومة الصومالية بشأن تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورة اسـتثنائية بتـاريخ 2010/10/9 فـي سـرت بالجماهيريـة العربيـة الليبيـة الشـعبية الاشتراكية العظمى،
- وعلـى توصـيات المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي علـى مسـتوى كبـار المسـؤولين (شـرم الشيخ: 17 يناير كانون ثان 2011)،

- وإذ يؤكد على قرارات قمة سرت الاستثنائية بتاريخ 2010/10/9 بشأن دعم الصومال،

يُقـــرر

1 - قيام الدول الأعضاء بتقديم الدعم المالي إلى الحكومة الصومالية وفقاً لقرار قمة سرت الاستثنائية بتاريخ 2010/10/9 بشأن دعم الصومال.

2 - قيام الأمانة العامة بتمويل خطة الحكومة الصومالية على المدى القصير في مجالات تفعيل وبناء مؤسسات الدولة وجهود المصالحة الوطنية في ضوء ما تسدده الدول الأعضاء من أموال تنفيذاً لقرار قمة سرت الاستثنائية في هذا الخصوص.

3 - حث الدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في جهود دعم التنمية والاستقرار في جمهورية الصومال وخاصة في مجالات دعم وبناء مؤسسات الدولة وتعزيز المصالحة الصومالية.

(ق.ق: 28 د.ع (2) - ج 3 - 2011/1/19)

بيان صادر عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشأن مكافحة الإرهاب المستهدف لفئات من مواطني بعض الدول العربية
ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية في الدول العربية

بيان صادر عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
بشأن مكافحة الإرهاب المستهدف لفئات من مواطني بعض الدول العربية
ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية في الدول العربية
شرم الشيخ 2011/1/19

-

إن القادة العرب المجتمعين في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وبعد استعراضهم للوضع العربي العام والتطورات والتحديات المختلفة التي تواجهها المجتمعات العربية داخلياً وخارجياً، يعربون عن إدانتهم الكاملة لأعمال الإرهاب التي شهدتها مختلف مناطق العالم مؤخراً، بما في ذلك في منطقتنا العربية، والتي اتخذت لنفسها ذرائع طائفية أو مذهبية أو عرقية، حيث أن حدوث بعض هذه الأعمال في منطقتنا يتناقض مع التراث الأصيل للمنطقة العربية التي كانت مهداً للحضارات ومهبطاً لجميع الرسالات السماوية كما كانت رائدة في إرساء ثقافة التعايش بين أتباع الديانات السماوية لقرونٍ طويلة.

يعرب القادة عن إدانتهم الشديدة لما حدث في كنيسة سيدة النجاة في بغداد وكنيسة القديسين في الإسكندرية ويؤكدون أن استهداف الإرهاب لهذه الفئة من المواطنين، يرمى إلى زرع الفتنة والتحريض والتمييز بين مكونات شعوبنا العربية بهدف إضعافها وتفكيك نسيجها الاجتماعي لتقويض استقرار هذه الأمة التي عاش فيها أتباع الديانات السماوية عيشاً مشتركاً، في بيئة سادها السلام والوئام وكذلك التماسك والتضامن في مواجهة الأزمات والتحديات، وفي تآلف وطمأنينة وصلات وطيدة، وتمازج روحي كمؤمنين بدياناتهم وقيمهم السامية التي تمثل في جوهرها قيماً إنسانية واحدة. كما يؤكدون وقوفهم إلى جانب الجمهورية اليمنية إزاء الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها وتستهدف أمنها واستقرارها وتنال من أمن وسلامة البلاد.

إن إدراك القادة لأبعاد ومرامي هذه المحاولات المريبة، قد عزز إصرارهم على بذل الجهود وطرح مبادرات لترسيخ روح التسامح الديني والحوار بين مختلف المذاهب والديانات والحضارات، والتي كان من بينها مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد

الله بن عبد العزيز لحوار الأديان، ومبادرة "كلمة سواء" لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، واللتان لاقتا ترحيباً دولياً واسعاً.

وفي الوقت الذي يجدد فيه القادة إدانتهم للإرهاب بكل صوره وأشكاله وذرائعه، والتزامهم بالقضاء على أي بؤر إرهابية في أي موقع من الوطن العربي، وتجريم دفع الفدية إلى أشخاص أو مجموعات أو تنظيمات إرهابية، فإنهم يعربون عن رفضهم الكامل لمحاولات بعض الدول والأطراف الخارجية، وبشكلٍ خاص بعض الأوساط الغربية، التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، تحت ذرائع شتى بما في ذلك الادعاء بحماية الأقليات، الأمر الذي يعكس تجاهلاً لطبيعة الأعمال الإرهابية التي لم تستثن أي منطقة في العالم ولدوافعها وأهدافها.

إن القادة يدركون أبعاد ومرامي هذه التحركات المريبة، ويرفضون اتخاذ الأحداث التي تجري كذريعة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، أو لإثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، الذين يمثلون نسيجاً واحداً صهرته تجربة تعايش لقرون طويلة في المنطقة العربية.

ومن هنا، فإن القادة يؤكدون أن الدول العربية هي المسؤولة عن حماية مواطنيها جميعاً، وأنها قادرة على ذلك. ويجددون مطالبتهم المجتمع الدولي تجديد التزامه بمحاربة الإرهاب وقوى التطرف بمختلف انتماءاتها وخلفياتها، وينبهون إلى خطورة بث الفُرقة بين مواطني الدولة الواحدة على أساس ديني أو عرقي، ويهيبون بدول العالم أن تنضم إليهم في الاستجابة للنداء المصري بالدعوة لمؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب الذي طال الأبرياء في كافة أنحاء العالم دون أن يفرق بين لونٍ أو جنسٍ أو دين.

ويُعبر القادة عن عزمهم العمل على مواجهة الفتن التي تهدد المنطقة وتوفير البيئة الكفيلة بالتعايش السلمي بين المواطنين في جوٍ من الحرية والمساواة والالتزام بالحقوق والواجبات وبالضوابط السلوكية والأخلاقية والتعامل على أساس مبدأ المواطنة المتساوية دون تمييز بين المواطنين بغض النظر عن عرقهم أو دينهم، ويؤكدون أن التنوع الديني والثقافي هو مصدر ثراء للمجتمعات العربية وأحد عناصر قوتها وتقدمها.

(بيان قمة رقم 2 د.ع (2)– ج 3 – 2011/1/19)

إعـــــــلان شـــــرم الشيـــــــــــــخ

إعلان شرم الشيخ

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الثانية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية يوم 19 يناير 2011، نجدد التزامنا الكامل بالإستراتيجيات التنموية التي تم إقرارها في قمة الكويت 19- 20 يناير 2009، ونؤكد على المضي قدماً في تنمية مجتمعاتنا العربية بشرياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وتكنولوجياً، وتفعيل وتطوير آليات عملنا العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية على نحو يضمن المستقبل الأفضل لشعوبنا وأجيالنا القادمة.

واتصالاً بأولويات العمل العربي المشترك في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، تم تقييم التقدم المحرز بشأن الاندماج والتكامل بين الاقتصاديات العربية وبخاصة في مجالات البنية الأساسية الإقليمية، وعلى رأسها مخطط الربط البري ومشروع الربط الكهربائي وكلها مشروعات طموحة شهدت طفرة تستحق الإشادة وتملى ضرورة الاستمرار فيها وصولاً للأهداف المرجوة منها. كما تم تناول آفاق الربط البحري بين بلداننا وما يمثله ذلك من إضافة مهمة لتعزيز التجارة البينية، وتطوير التواصل المعلوماتي عن طريق ربط شبكات الإنترنت العربية. كما تم الإطلاع على ما تحقق من تقدم في مسار التنمية في مختلف المجالات في العديد من الدول العربية وكذلك في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وما تم إقراره من سياسات تهدف إلى تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة وتمكين القطاع الخاص والمجتمع المدني من الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة.

ويمثل الأمن الغذائي أولوية قصوى للدول العربية، ولابد من التعامل معه بفكر جديد ورؤية هادفة تضمن تحقيقه لمجتمعاتنا العربية. كما يعد الأمن المائي العربي أحد أولويات العمل العربي في السنوات القادمة، خاصة في ظل تداعيات تغير المناخ التي من شأنها أن تؤثر على الموارد المائية وأن تزيد من ندرة تلك الموارد، لذا فسوف نعمل على تنفيذ إستراتيجية الأمن المائي العربي في المنطقة العربية على اتساعها.

ونظراً لأن المنطقة العربية تواجه مخاطر متزايدة بفعل تدهور النظم البيئية والكوارث الطبيعية، لاسيما وأنها باتت تحدث بشكل متكرر نتيجة هذه التغيرات الجيولوجية والمناخية المتزايدة وما لها من أثر مباشر على الأرواح والبنية التحتية وسبل المعيشة والتنمية المستدامة فإننا نؤكد على تنفيذ "الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث **2020**"،

كما نؤكد على الالتزام بالإعلان والبيان العربيين حول تغير المناخ وكذلك القرارات المتصلة بذلك ونؤكد على التزامنا بوضع خطة عربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

وانطلاقاً من حرصنا على الارتقاء بمعيشة المواطن العربي ومستقبله فقد تم التشاور حول سبل تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية للألفية وأهمية تطوير القدرات البشرية وتفعيلها، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي والتقني وتشجيع ودعم الابتكار وتمكين المرأة من أداء دور فعال وأساسي في المجتمعات العربية والحد من الفقر ومكافحة البطالة، وتوفير أعلى درجات الرعاية الصحية باعتبارها مكونات رئيسية لتطور ونهضة مجتمعاتنا في العقود المقبلة.

وتأكيداً على التزامنا بإتاحة الفرص أمام الشباب العربي لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في المجتمع، وتوفير فرص العمل لهم، واستكمالا للمبادرة التي أطلقها صاحب السمو أمير دولة الكويت لإنشاء صندوق لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص برأسمال قدره 2 مليار دولار، واقتناعا منا بما تمثله هذا المبادرة من إضافة قيمة للاقتصاديات العربية وما يمكن أن تسهم فيه من خفض لمعدلات الفقر ومستويات البطالة وتوفير فرص العمل وبخاصة للشباب الذين يمثلون نحو 25 % من مجموع تعداد مجتمعاتنا، فإننا نعرب عن ترحيبنا بإطلاق الصندوق وسنعمل على المساهمة في الحساب الخاص به والذي سيتولى إدارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وإدراكاً لقدرات منطقتنا العربية في مجالات الطاقة وفى مقدمتها النفط والغاز الطبيعي وما يمثله موقعها الجغرافي من أهمية عالمية كمعبر دولي لإمداداتها، فإن دولنا مستمرة في تطوير سبل التوظيف الأمثل لهذه القدرات والاستثمار فيها على نحو يعكس إسهام المنطقة العربية الفاعل في ضمان أمن الطاقة العالمي الذي يمكن أن يسهم في تعافي الاقتصاد العالمي من أزمته الراهنة.

ومع ما تملكه بعض بلداننا العربية من إمكانيات هائلة في مجالات الطاقة، فقد اتفقنا على ضرورة استغلال إمكانيات وطاقات أخرى تملكها بلداننا في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة وعبر طاقات الرياح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وكذلك مصادر الطاقة الشمسية التي تتمتع بها الدول العربية، وما يتيحه كل ذلك من فرص لاكتساب تقنيات حديثة وخلق فرص عمل تحافظ على البيئة وتنميها، علاوة على ما تنتجه من طاقة نظيفة وموارد جديدة من المياه العذبة تحتاجها منطقتنا، إضافة لما تحققه تلك التقنيات من فرص عمل جديدة.

وفيما يتعلق بإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فقد استعرضنا جهود الانتهاء من إعداد القانون الجمركي العربي الموحد، والعمل الجاري لاستكمال توحيد جداول التعرفة الجمركية للدول العربية قبل نهاية 2012، ومن ثم خطوات الاتفاق عليها تمهيدا للإعلان عن الاتحاد الجمركي العربي عام 2015، وانتهاءً بتحقيق السوق العربية المشتركة عام 2020.

ومواكبة للتطورات العالمية في التعاون الاقتصادي، فقد رحبنا بمبادرة البنك الدولي للعالم العربي، وبتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية والبنك، وكذلك بتكثيف التعاون بين المؤسسات المالية والتنموية العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة مع البنك الدولي بشأن هذه المبادرة.

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن العالم العربي جزء لا يتجزأ من النظام العالمي، يتأثر بالتطورات العالمية سلبا وإيجابا، كما أنه لا يمكن اليوم لأي مجتمع أن يخطو بخطى ثابتة على طريق التنمية والتطور بدون فهم عميق لما يدور حوله في العالم، فلا شك أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تحولات حادة في خريطة الاقتصاد العالمي وهو ما حتم علينا تنسيق سياساتنا المالية والاقتصادية والمشاركة في الجهود الدولية الرامية لضمان الاستقرار المالي العالمي لتلافي تداعياتها السلبية على اقتصادياتنا بقدر الإمكان، كما نؤكد رفضنا للعقوبات أحادية الجانب المفروضة على بعض الدول العربية لما لها من آثار سلبية على جهود التنمية في تلك الدول.

من ناحية أخرى نؤكد عزمنا مواصلة جهودنا لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتذليل العقبات التي تعيق تحقيقها في منطقتنا بحلول عام 2015.

وقد تم الاتفاق على وجوب تطوير العمل العربي المشترك والانتقال به إلى مرحلة بناء شراكات جديدة مع مختلف الدول والتكتلات الدولية والإقليمية ومنها مع الصين، الهند، اليابان، تركيا، روسيا، والدول الأفريقية ودول أمريكا الجنوبية وجزر المحيط الهادي، وذلك للتفاعل مع آثار العولمة من أجل تعزيز وتطوير العمل المشترك مع مختلف دول العالم من خلال منتديات وبرامج وسياسات التعاون مع تلك الدول والتجمعات. كما نؤكد على التزامنا بتفعيل إستراتيجية الشراكة الأفريقية العربية وخطة عملها بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التزامنا بالاستمرار في دفع التعاون مع دول أمريكا الجنوبية في إطار انعقاد القمة العربية مع دول أمريكا الجنوبية الثالثة في فبراير 2011 في بيرو.

وإدراكا منا بأهمية مواصلة تقييم مسيرة العمل العربي المشترك وما يواجهها من تحديات، وإيمانا منا بالدور الذي تقوم به جامعة الدول العربية لتحقيق المصالح العربية ومواكبة الأحداث

والتطورات على صعيد العلاقات الدولية، فإننا نؤكد عزمنا على الاستمرار في تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك وأدواته التنموية بصفة خاصة بما يتمشى مع متطلبات المرحلة القادمة، مع التركيز على أهمية تعزيز التكتلات الاقتصادية الجهوية كركيزة أساسية لبناء فضاء اقتصادي عربي مندمج للارتقاء بمستوى أدائها وتمكينها من أداء عملها وتنفيذ المشاريع العربية في المجالات التنموية التي أصبحت تحتل مكان الصدارة على أجندة العمل العربي المشترك وتتابع من قبل القمم النوعية.

كما أننا نذكر بالتزامنا بتمويل المشاريع التي قدمتها دولة فلسطين لدعم صمود القدس في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تهويدها، وذلك من خلال آليات عمل صندوقي القدس والأقصى، ونؤكد على توفير سبل الدعم المناسبة التي تمكن أهل القدس من الثبات على أراضيهم ودعم صمودهم في مواجهة المخططات الإسرائيلية.

وختاماً نقرر نحن قادة الدول العربية المجتمعين في شرم الشيخ بعقد القمة العربية التنموية القادمة بعد عامين لمتابعة ما تم إنجازه من مقررات قمتي الكويت وشرم الشيخ، وبحث ما يستجد من موضوعات تهم العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك، ويكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير دورية بالتقدم المحرز إلى القمم العربية. كما نعرب عن ارتياحنا لنتائج منتديات رجال الأعمال والمجتمع المدني والشباب التي عقدت في إطار هذه القمة، مؤكدين على الاستمرار في دعم دورهم كشركاء في مسيرة التنمية العربية وتواصلنا معهم لما فيه صالح دولنا وشعوبنا.

ونتوجه بالشكر إلى جمهورية مصر العربية حكومة وشعباً، والى صاحب الفخامة الرئيس محمد حسني مبارك على استضافته لأعمال القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثانية، وإدارته الحكيمة لجلساتها، كما نعرب عن تقديرنا لجهود جامعة الدول العربية وأجهزتها للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة. ونتطلع جميعاً إلى عقد قمتنا التنموية القادمة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في يناير 2013.